

حرب إيران التجريبية في مواجهة العالم

فاروق يوسف
كاتب عراقي

ما هو مؤكد أن إيران تقف وراء الهجمات التي تعرضت لها منشآت النفط السعودية. ذلك لا يحتاج إلى جدل فأنض. القول بأنها لم تنفذ الهجوم بنفسها لذلك فهي بريئة، فيه الكثير من الغباء والقليل من المراوغة المشؤفة. فإيران هي التي زودت الجبهة التي قامت بتنفيذ الهجمات بالسلاح والخراطم والخبراء وحددت لها ساعة الصفر.

أما أن يتبني الحوثيون في اليمن مسؤولية القيام بالهجوم فذلك ما يدخل في إطار الحرب بالوكالة التي تفتح الطريق في اتجاه عمليات انتحارية قد يتبناها الوكلاء من غير أن يكونوا منفذيين الحقيقين.

حماية إيران بالنسبة لاتباعها ضرورية مثلما هو ضروري القتال نيابة عنها. فلا بقاء للمشروع الطائفي من غير بقاء إيران. كما أن إيران لن تستطيع تحقيق أطماعها التوسعية من غير وجود أتباع يدينون لها بالولاء في الدول التي تسعى لإختراقها.

علاقة متشابكة ومتداخلة العناصر والقومات من ذلك النوع، تسمح بوقوع

أحداث تبدو لأول وهلة غامضة وغير قابلة للتأويل خارج معطياتها الواقعية. غير أن ذلك لا يصح إلا من خلال عقل مبسط ومسطح، بل ومغسول عن طريق الضخ الدعائي المبرمج الذي تجيده إيران في بيئة تغلب عليها الخرافة. صدق البعض عن جهل أعمى أو عن قصد مسبق أسطورة التفوق الحوثي الذي تجلى من خلال الطائرات المسيرة التي يزيد مداها على الألف كيلومتر وتضرب أهدافها بدقة، متناسين أن جماعة الحوثي هي مجرد قبيلة بدائية في تقنيات حياتها وتفكيرها.

تذكر تلك الكذبة بما أشيع قبل سنوات من أن جهاز الاستخبارات الأميركية عثر في البيت الذي قتل فيه أسامة بن لادن على دفاتر تحتوي على معادلات لصنع قنبلة نووية.

هناك قدر هائل من الساذجة التي يعرف مروجو تلك الأكاذيب أنها لن تستوي مع العقل السليم، غير أن ذلك لا يعينهم في شيء ما داموا قادرين من خلالهم على الاستفادة من غياب القدرة على التفكير لدى البعض لترميم حقائق أخرى لم يحن الوقت للكشف عنها.

هذا ما تفعله إيران في ظل تردد المجتمع الدولي في اتخاذ موقف موحد منها باعتبارها الدولة المارقة التي يتجمع حولها إرهابيون، لم يتم

تصنيفهم حتى اللحظة باعتبارهم خارجين على القانون يجب أن يلاحقوا. ليقول الحوثيون ما يروق لهم. ذلك لا يعثر من الحقيقة في شيء. تلك الحقيقة التي تعرفها الولايات المتحدة قبل أن يتم ضرب المنشآت النفطية السعودية. لقد نقلت إيران الكثير من الأسلحة المتطورة إلى اليمن، كما أن خبراء عسكريين إيرانيين هم من الذين يشرفون على استعمال تلك الأسلحة. وفي ذلك يمكنني أن أشكك في قدرة الحوثيين على استعمال تلك الأسلحة بأنفسهم.

وكما أرى فإن نظرية إطلاق الطائرات المسيرة من اليمن ستغلب النظرية التي تقول بأن تلك الطائرات جاءت من الشمال أي من إيران أو العراق. وهو ما يلقي بظلال من الشك على خطط احتواء إيران أو تحجيم هيمنتها في المنطقة.

فحتى لو قبلنا بفرضية أن الطائرات المهاجمة كانت قادمة من اليمن فإن الإيرانيين هم الذين برمجوها وأطلقوها وراقبوا مسارها. ذلك يعني أن إيران تتحمل المسؤولية كاملة، من غير التمترس وراء كذبة "الحوثيين".

في حقيقة الأمر فإن إيران بدأت الحرب. وهي حرب ترغب الولايات المتحدة في تاجيلها لأسباب لا تتعلق بسلامة الشعوب الإيرانية أو السلام في المنطقة، بل بالعقل السياسي الأميركي



المغرب: انتصارا للقانون خدمة للسياسة

لأنه لا يريد الاحتكام لبنوده كما لا يخدم السياسة لأنه ينزلق بها إلى درك مجرد مؤامرات وكمان، والحال أنها أنبل من ذلك.

أي إن الانتصار للقانون، من منطلق سياسي واضح، هو الذي يسمخ بتوفير الشروط الضرورية للتقويم المستمر للقوانين التي يتم سنّها على قاعدة التغييرات التي تطرأ على المجتمعات، والتي تفرض إعادة النظر فيها لقتلاع مع التقدم الحاصل في المجتمع وممارساته المختلفة.

تخضع دائما للإجماع المطلق داخل أي مجتمع من المجتمعات وإنما قد تكون محط قبول أو رفض، بهذه النسب أو تلك، لكن هذا لا يعني أنها لا تطبق إلا على القابليين بها دون غيرهم، بل هي سنّت أساسا لتطبيق على الجميع وبشكل لا تمييز فيه بين المواطنين، وإلا فإنها تفقد طابعها القانوني الأساسي الذي ينبغي أن يتسم بالتجرد.

ولأن كل قانون يخضع لتقديرات القبول والرفض، كما أشرنا إلى ذلك، فإن المشرع لإرنا منه لهذه الحقيقة، لا يغلق الباب أمام القيام بالتعديلات الضرورية لأي قانون، بل وأمام تخلي عن عدد من القوانين بصورة جذرية. وهذا ما يفتح المجال أمام رافضي القانون للعمل على تغييره وفق المساطر الدستورية والقانونية التي تخول للمواطنين وللمؤسسات التشريعية ذلك.

إجراءاته ومساطره، لإقحامها في دوائر السياسة الخاضعة بالتعريف للمصالح السياسية المتباينة، ليس حكرا على توجه سياسي أو فكري بعينه، وإنما نصادفه لدى كل التيارات داخل الساحة الوطنية وفي مختلف المناسبات.

إذ يكفي أن يتم التكيف القانوني لفعل جنسي أو إجرامي مقترف بما يراه هذا أو ذاك مناوئا لمصلحه أو مصلحة من يدعمهم فكريا أو سياسيا، حتى ينبري لرغف رأية السياسة للتغطية على راية القانون عبر اللجوء إلى اساليب قد تصنف بسهولة ضمن خانة البهلوانيات التي لا تخضع لأي قانون مادي أو منطقي. ذلك أن المهتم بالنسبة إلى هؤلاء هو عدم ترك القانون يأخذ مجراه في التعامل مع القضايا التي هي من اختصاصه ودون مؤثرات خارجية.

حسن السوسبي
كاتب مغربي

يعرف المغرب حاليا جدلا سياسيا حاداً حول قضية الصحافية في جريدة أخبار اليوم هاجر الريسوني المتعلقة على خلفية تهمة "الإجهاض والفساد" مع آخرين، ومن بينهم خطيبها السوداني الدكتور رفعت الأمين والطبيب المتهم بممارسة عمليات الإجهاض.

وفي الواقع، فإن مثل هذا الجدل قد أصبح لازمة داخل الحياة الإعلامية المغربية، تتكرر كلما تعلق الأمر باعتقال أشخاص يتمتعون بوضع اعتباري ما، ثقافياً كان أو سياسياً أو إعلامياً، أما إذا كان المعتقلون من عامة الناس فلا أحد يباه لهم لا قانونياً ولا سياسياً.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
مدير النشر
علي قاسم
المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778
للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

وهذا يعني أن الموقف السلبي من قانون بعينه أمر طبيعي لأن تقديرات الناس تختلف وفق تصوراتهم المفهوم العدالة وتحديد الأفعال من حيث التجريم أو عدمه، غير أن هذا التقدير لا يكتسب أهميته الإيجابية إلا بالقدر الذي يكون فيه محفزاً على مواجهة القانون الذي لا يحظى بالرضا والقبول، وليس بقدر ما يتم العمل على تهريب المشكلة من مكانها الطبيعي إلى مجالات أخرى فضفاضة وغير قابلة للتحديد، كما نلاحظ في حالات كثيرة في مجتمعنا المغربي.

ليس هناك جدار فاصل بشكل نهائي بين ما هو قانوني وما هو سياسي، هذا صحيح، تماماً، غير أن هذا لا يعني عدم وجود تمييز جوهري بين المجالين يفرض على المرء التعامل مع كل واحد منهما بمقتضى مفردات قامورائتها الخاص، وما يستتبع ذلك من مساطر وإجراءات تختلف بينهما.

ومن هنا فإن الوضوح في تحديد المشكلات التي ينبغي مواجهتها هو الذي يسمح بمعالجتها بما يخدم التقدم والتطور في مجالاتها المحددة، بينما لا يقوم التعتميم عليها إلا بعرقلة تلك المعالجة، علاوة على الخلط الذي يحدثه في أذهان الناس حول طبيعة القانون والسياسة معا. وهو الخلط المنهجي تقريبا منهما معا.

هكذا يبدو أن المعركة الحقيقية هي في العمل على تغيير القوانين التي تتخلف عن واقع المجتمع، لأن الإبقاء عليها يعرقل تطوره وتقدمه إلى الأمام، وليس من مهام القانون أصلاً عرقلة التقدم والتطور، بل إعادة الأمور إلى نصابها عندما تكون هناك ممارسات تتنافى مع هذا التطور والتقدم، ويمكن أن تزج بالمجتمع في نزاعات لا متناهية وفي الفوضى.

المعركة الحقيقية هي في العمل على تغيير القوانين التي تتخلف عن واقع المجتمع، لأن الإبقاء عليها يعرقل تطوره وتقدمه إلى الأمام، وليس من مهام القانون أصلاً عرقلة التقدم والتطور

إذ ليس هناك من شك أن القانون قد لا يرحم عندما يتم تطبيق أحكامه خارج ضوابط السياسة وضجيج مناوراتها التي لا تنتهي بغاية التأثير على القضاء أو توجيهه حتى. وهذا لا يعني إعدام إمكانية الاستفادة هؤلاء وأولئك من ظروف التخفيف عندما تكون متوفرة، وفق مقتضيات القانون أو انطلاقاً من تقدير القضاء لمصالح المجتمع العليا والانتصار لها. وبطبيعة الحال، فإن القوانين لا

تستدعي لتواترها بعضاً من التامل والتدبر مساهمة في النقاش الدائر على الساحة الوطنية، ومن منطلق محاولة فهم الذي يجري قبل المبادأة في تقديم مقترحات ما لمعالجة هذه المسألة التي يبدو أنها لم تأخذ بعد مجراها الطبيعي نحو الحلول الممكنة، قبل أن تثار قضايا جديدة تغطي عليها في مفرداتها وإن كانت غير قادرة على التغطية على ما هو جوهري منها، وهو طبيعة العلاقات الممكنة، الصحية أو غير الصحية، بين ما هو قانوني وما هو سياسي.

ولعل أول سؤال يطرح نفسه، ويمثل مدخلا ضرورياً إلى الموضوع، هو: ما معنى تسييس قضية جنحية أو جنائية؟ ولماذا يتم إخراجها من دائرة القانون الذي تنتهي إليه، ليتم النظر إليها بعين سياسية لا تكاد تولى أي اهتمام للبعد الذي كان مقترضا أن يحظى بالأولوية فيها وهو البعد القانوني الجزائي؟

ولا مناص هنا من التاكيد، منعا لأي سوء فهم، أن هذا النزوع نحو إخراج قضايا جنائية، تخضع لحكم القانون ضمن دوائره ووفق



أخطاء القادة

ولاجئ، ثم بعد 15 عاما اعتذر بلير للبريطانيين، وليس للعراقيين، عن خطئته.

لم يحاكم بلير على جريمته رغم أن العراق، والشرق الأوسط، لا يزالان يدفعان ثمنها حتى الآن. فقط تسابقت وسائل الإعلام على نشر اعتذاره مع ملامح هزيمة لوجه كان يشع حماسة وهو يحث البرلمان البريطاني على غزو العراق عام 2003. لم تعد تظهر على وجهه تلك الابتسامة التي زف بها للرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش خبر مشاركة بريطانيا في غزو العراق بحثاً عن أسلحة الدمار الشامل.

بريطانيا دفعت ولا تزال، ثمن خطأ بلير في المشاركة بغزو العراق جنودها وقتلوا في الحرب وعائلاتهم تلاحق الحكومة بسبب عجزها عن حمايتهم آنذاك. كم كبير من اللاجئين العراقيين، وكم كبير من النعمة في الشارع واللائقة بالنظام السياسي لأن البرلمان والحكومة تجاهها حينها أكبر تظاهرة رافضة للحرب عرفتها البلاد.

أخطاء كامبيرون وبلير هي الأكثر فجاجة وضرراً في تاريخ بريطانيا الحديث. لقد تحولت إلى وصمة عار تلاحق حزبيهما. الزعيم العمالي الحالي جيريمي كوربين وجد نفسه مضطراً للاعتذار عن خطأ حزبه في غزو العراق رغم مرور أكثر من 15 عاماً. أما بوريس جونسون فلا يزال غارقاً وحزبه، حزب المحافظين، في آثار خطيئة كامبيرون بعد مرور ثلاث سنوات على الاستفتاء المصري.

إن كوربين وجونسون نفسيهما ارتكبا أخطاء بحق فئات من البريطانيين واعتبرا عنها. زعيم حزب العمال اعتذر عدة مرات عن تعدد معاداة السامية في حزبه. أما جونسون فقد اعتذر للمسلمين عن تشبيهه المقيتات بصناديق البريد. لم تجلب هذه الأخطاء ضرراً للبلاد ولم تسجل نقطة سوداء في تاريخها. فتابع كل من الزعيمين حياته السياسية وكان شيئاً لم يكن، حتى أن جونسون وصل إلى رئاسة الوزراء وكوربين بات يقود اليوم حزب "بريكست" ضد الحكومة.

بهاء العوام
صحافي سوري

من لا يعمل لا يخطئ. والخطأ من صفات البشر عموماً. ولكن ثمة أخطاء لا يمكن احتواء تداعياتها بمفردات الاعتذار مهما كانت فصاحتها وبلاغتها، وخاصة عندما يرتكبها القادة وتضر بالمصالح العليا للبلاد.

قبل أيام اعتذر رئيس وزراء بريطانيا الأسبق ديفيد كامبيرون عن إجراء استفتاء خروج بلاده من الاتحاد الأوروبي في يونيو 2016. بعد ثلاث سنوات من الاستفتاء المصري يخرج كامبيرون إلى وسائل الإعلام ليقول إنه فشل وأخطأ في الذهاب نحو ذلك الاستفتاء الذي قلب حال البلاد رأساً على عقب.

هي ليست المرة الأولى التي يعتذر فيها كامبيرون عن أخطائه. اعتذر مرات قبلها ولكن أخطائه كانت صغيرة، لم تلحق الضرر بالبلاد وإنما به فقط. اعتذر كامبيرون مرة للملكة عن تسريب موقفاً من "بريكست" للإعلام. واعتذر مرة أخرى للبريطانيين عن نسيان اسم فريقه المفضل في كرة القدم.

هل أخطأ كامبيرون بطرحه الاستفتاء؟ الجواب نعم. ليس لأن البريطانيين لا يحق لهم تقرير مصيرهم، بل لأن الاستقلالية النسبية التي تعيشها بريطانيا مقارنة بغيرها من دول الاتحاد الأوروبي هي أكثر جدي من الخروج. خاصة وأن الأوروبيين كانوا منفتحين على تعزيزها لطمانة لندن خاصة في ملف المهاجرين.

خطأ كامبيرون لا تزال الملكة المتحدة تعيش تداعياته إلى اليوم، ولا أحد يعرف كم من السنوات ستمضي البلاد قبل أن يسترد البريطانيين حياتهم التي كانوا يتمتعون بها قبل قرار الخروج. ربما يحدث هذا بسرعة إذا غادروا الاتحاد باتفاق أو الغي مطلقاً لندن وبروكسل كما ترغب فيه المعارضة.

وسواء جاءت نهاية مسلسل "بريكست" حزبية بالخروج دون اتفاق، أو سعيدة عبر الاتفاق أو إلغاء الخروج، فإن الاعتذار لن يغفر لكامبيرون خطيئته ولا يعتبر شجاعة يستحق عليها الاحترام. هو مجرد نوع من تائب الضمير يصلح لتخفيف العقوبة عنه لو كانت محاكمته أمراً وارداً.

تبدو محاكمة كامبيرون على استفتاء الخروج مبالغاً في معنى لها عندما تقارن خطيئته بجرم رئيس وزراء سبقه هو توني بلير. الزعيم العمالي الذي شارك الولايات المتحدة في حرب على العراق راح صحيفتها ملايين الناس بين قتيل وجريح